

الآفاق الاقتصادية العالمية:
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
اشتداد التوترات وضعف النمو

يونيو/حزيران 2019

أحدث المستجدات: تشير التقديرات إلى أن معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيظل ضعيفا هذا العام عند 1.3%. فقد تراجع النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط بسبب ضعف إنتاج القطاع النفطي وآثار العقوبات الأمريكية على إيران. وسجل معدل النمو تحسنا طفيفا في البلدان المستوردة للنفط مع استمرار إصلاحات السياسات.

وأضعفت تخفيضات إنتاج النفط التي أجرتها منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك وآخرون نمو القطاع النفطي في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. ولكن نشاط القطاعات غير النفطية في اقتصادات مجلس التعاون الكبيرة ينتعش بفضل اتباع سياسات تيسيرية على صعيد المالية العامة وزيادة الإنفاق الحكومي.

وتحسن معدل النمو باطراد في الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة. ففي مصر، ظلت معدلات الاستثمار الحكومي وإنتاج الغاز الطبيعي قوية. ويمضي المغرب وتونس قدما في تنفيذ إصلاحات لمناخ الأعمال. وتسيطر معظم بلدان المنطقة على معدلات التضخم، لكنها ارتفعت بشدة في إيران من جراء تراجع قيمة الريال الإيراني في السوق الموازية. وظل إصدار دول مجلس التعاون الخليجي للسندات قويا هذا العام، لكن الدين الحكومي في الكثير من البلدان المستوردة للنفط مازال مرتفعا ويُضعف قدرتها على الحصول على التمويل من الأسواق العالمية.

الآفاق المستقبلية: من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في المنطقة إلى 3.2% في 2020، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انتعاش النمو في البلدان المصدرة للنفط. وفي بقية المنطقة، تشير التوقعات إلى أن معدل النمو سيظل مستقرا، إذ يؤدي تباطؤ نمو الطلب الخارجي إلى التخفيف جزئيا من أثر الطلب المحلي المرن بوجه عام في بعض الاقتصادات.

ومن المحتمل أن ينتعش معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط إلى 2.9% في 2020 فيما يُعزى جزئيا إلى ارتفاع النمو في العراق مع زيادة إنتاج النفط. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، وارتفاع إنتاج النفط، وتيسير شروط التمويل إلى دعم صعود النمو في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن تشهد إيران العام القادم العودة إلى تحقيق نمو بمعدل 0.9% بعد انكماش نسبته 4.5% هذا العام، مع انحسار آثار العقوبات الأمريكية واستقرار معدل التضخم. ومن المتوقع أن يكون معدل النمو في الجزائر ضعيفا عند 1.7% في 2020 مع تأثر نشاط القطاعات غير النفطية بإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.

وفي الاقتصادات المستوردة للنفط، من المفترض ارتفاع معدلات النمو بفعل التقدم المحرز على صعيد إصلاح السياسات والآفاق المشرقة لقطاع السياحة. وسُيُعزَّز استمرار برامج إصلاح السياسات التي يساندها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اقتصادات مثل مصر والمغرب الإصلاحات الهيكلية، وريادة الأعمال الصغيرة، وإمكانية الحصول على الكهرباء. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في مصر إلى 5.8% في السنة المالية 2020 من 5.5% هذه السنة المالية.

المخاطر: يميل ميزان المخاطر على الآفاق الاقتصادية للمنطقة نحو الاتجاه السلبي. فالتحديات السياسية لا تزال كبيرة في الاقتصادات المستوردة للنفط. ويُشكّل تصاعد التوترات الجيوسياسية داخل المنطقة وبين بلدانها مخاطر على آفاق النمو، ويُذخر بتفاقم التحديات الإنسانية المرتبطة بأزمة اللاجئين المستمرة. وقد تؤدي التطورات في إنتاج النفط في إيران أو فنزويلا أو الولايات المتحدة إلى زيادة تقلب أسعار النفط، مما يؤدي إلى تعقيد إصلاحات المالية العامة أو توقفها في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على السواء، ومن ذلك إصلاحات أنظمة الدعم وغيرها من برامج تصحيح أوضاع المالية العامة. وقد تضعف حالة عدم اليقين التي تشوب أسعار النفط استثمارات البلدان المصدرة للنفط وبرامجها الاجتماعية، وقد تؤثر على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الوافدة إلى الاقتصادات المستوردة للنفط. وإذا انحسرت وتيرة تطبيق برامج الإصلاح، فإنها قد تؤثر على النشاط الاقتصادي في المنطقة، لاسيما للبلدان المستوردة للنفط. ويعد تصاعد التوترات والاحتكاكات التجارية عامل خطر إضافيا، إذ إن زيادة القيود على التجارة قد تضعف الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين، ومنهم منطقة اليورو.

وفي الاقتصادات خارج مجلس التعاون الخليجي، تتعرض القطاعات المصرفية في بعض الحالات لمخاطر سيادية ترتبط بزيادة مستويات الدين العام والشكوك التي تحيط بالسياسات. وفي البلدان المستوردة للنفط، يؤدي ارتفاع مستويات الدين العام إلى تعرُّض هذه الاقتصادات لمخاطر تمديد آجال الديون وتقلبات في أسعار الفائدة العالمية.

[تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية](#)

Middle East and North Africa Forecasts

(Annual percent change unless indicated otherwise)

	2016	2017	2018e	2019f	2020f	2021f
GDP at market prices (2010 US\$)						
Algeria	3.2	1.4	1.5	1.9	1.7	1.4
Bahrain	3.5	3.8	1.8	2.0	2.2	2.8
Djibouti	9.1	4.1	6.0	7.0	7.5	8.0
Egypt	4.3	4.8	5.4	5.7	5.9	6.0
<i>Fiscal year basis</i>	4.3	4.2	5.3	5.5	5.8	6.0
Iran	13.4	3.8	-1.9	-4.5	0.9	1.0
Iraq	13.6	-1.7	0.6	2.8	8.1	2.3
Jordan	2.0	2.1	2.0	2.2	2.4	2.6
Kuwait	2.9	-3.5	1.2	1.6	3.0	2.9
Lebanon	1.6	0.6	0.2	0.9	1.3	1.5
Morocco	1.1	4.1	3.0	2.9	3.5	3.6
Oman	5.0	-0.9	2.1	1.2	6.0	2.8
Qatar	2.1	1.6	1.4	3.0	3.2	3.4
Saudi Arabia	1.7	-0.7	2.2	1.7	3.1	2.3
Tunisia	1.1	2.0	2.5	2.7	3.2	3.5
United Arab Emirates	3.0	0.8	1.7	2.6	3.0	3.2
West Bank and Gaza	4.7	3.1	0.9	0.5	1.0	1.6

Source: World Bank.

Notes: e = estimate; f = forecast. World Bank forecasts are frequently updated based on new information and changing (global) circumstances. Consequently, projections presented here may differ from those contained in other Bank documents, even if basic assessments of countries' prospects do not significantly differ at any given moment in time.

[لتحميل هذه البيانات.](#)